

الفصل الخامس

آفاق مستقبل الأزمة السورية اللبنانية

المبحث الأول

سوريا في المخطط الأمريكي

بين النموذجين العراقي والليبي

الثابت أن الخلاف بين سوريا والولايات المتحدة حول عدد من القضايا المتصلة كلها بمواقف سوريا من العراق وفلسطين في وقت صممت فيه الساحة العربية، وصار أكبر فصحاءها يكتفي بالهمهمة أو الحوقلة. والثابت أيضا أن المواجهة الأمريكية مع سوريا هي جزء من مخطط أمريكي عام ضد المنطقة العربية، ظاهرة محاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، بينما تنتهك كل هذه القيم في المجتمع الأمريكي. ويجمع العالم العربي على أنها أردية بالية، وأسمال مستهلكة من كثرة استخدامها من جانب القوى الاستعمارية لهذه المنطقة عبر التاريخ. ومعنى ذلك أن سلوك سوريا إزاء مظاهر الاستهداف ليس هو الأساس، وإن كان ضروريا في حرب المقاومة والصمود، كما أن سوريا هي إحدى محطات هذا المخطط وليست المحطة الأخيرة، التي هي مصر في نهاية المطاف. ومعنى ذلك أيضا أن رفع الشعار القطري الضيق مثل مصر أولا وسوريا أولا وهكذا هو جزء من التجاوب مع هذا المخطط والتمهيد له، خاصة وأن رفع هذا الشعار اشترك فيه الجميع أقلهم بحسن نية وسذاجة، وأكثرهم عن قصد وبكل سوء النية، وكلهم تحت ستار واحد، وهو الاعتزاز بالوطن الصغير مقدمة عند البعض للمحافظة على كل الأقطار العربية، ومقدمة عند البعض الآخر للانفصال بمصر مثلا عن مصائر الأوطان الأخرى بمقولة لم يمل هذا البعض الآخر من تكرارها، وهي أن مصر عانت بما فيه الكفاية لصالح من لم يحفظوا لها الجميل، فأصبحت

تعانى والآخرون يتفرجون، وانطلقت الكثير من الذكات التي تصور زعيماً عربياً متحمساً لقتال إسرائيل بجنود مصريين.

تلك مقدمة ضرورية حافلة بالمعاني حول مخطط الاستهداف الأمريكي حتى لا نتوه في الشعاب والدروب المتشابهة. وفي هذا المخطط الذي تمر عبراته الآن على سوريا، فإن الولايات المتحدة تستخدم عدداً من الأوراق، أولها مجلس الأمن وفرنسا لإسباغ الطابع القانوني على ضغطها على سوريا، وثانيها ورقة لبنان التي كانت في الأصل من أوراق سوريا، فأحرقتها واشنطن في يد دمشق، وحولتها إلى نار تطارد الجسد السوري، وهو يفر منها فرار السليم من الأجر، وتحاول أن تجعل مستقبل سوريا ولبنان ثمناً لماض شوهدت صورته، فضلاً عن ورقة إخضاع العالم العربي وتحييده إزاء حملة استهداف سوريا، تارة بالضغوط المباشرة على الدول العربية الفاعلة مثل السعودية ومصر، وتارة أخرى عن طريق "تبشيع" صورة سوريا حتى لا يقترب منها أحد، وتستجد فلا يستمع لها.

والملاحظ أن قرارات مجلس الأمن في القضية الفلسطينية ظلت دائماً حبراً على ورق، بينما القرارات الموجهة ضد الدول العربية تتمتع بدرجة التقديس التي تضعها في مصاف الأحكام المنزلة. ولسوء الحظ، فإن بعض فقهاء العالم العربي ممن وظفوا علمهم وفقهم في خدمة أغراضهم الشخصية قد ساعدوا على إشاعة هذه القداسة حتى تجد الحكومات الأخرى ذريعة الاعتذار عن مساندة الدول العربية الضحية، بحجة أنها لا تستطيع أن تتجاهل الشرعية الدولية حتى لا تتعرض لنقمة المجتمع الدولي، وهم يقصدون به الولايات المتحدة.

ويبدو أن الولايات المتحدة تتصور للمواجهة مع سوريا أحد النموذجين العراقي أو الليبي، حتى يمكن إخضاعها في نهاية المطاف. أما النموذج العراقي، فهو الذي بدأ بتصيب صدام حسين وتجنيد في معادلة ظن معها صدام أنه ند للولايات المتحدة، وأن العائد يتم اقتسامه بين شركاء، وغفل عن أن لعبة الذئب مع

الحمل تنتهي دوماً بالتهام الذنب للحمل، وهي من ثوابت العمل الدولي. فدفعت صدام لمحاربة إيران، وشجعت على أعمال القمع والإبادة ضد الأكراد والشيعية حتى تحكم مؤامرة تمزيق العراق، ثم استدرجته إلى الكويت، واستعدت عليه العالم كله، وتمكنت بذلك من إحداث أزمة عميقة في العقل العربي وبنية النظام والعلاقات العربية، وشجعت دولا عربية استجابة للشرعية الدولية والعربية وتضامنا مع الضحية وهو الكويت، إلى الانضواء تحت الحملة الدولية لتحرير الكويت حتى تتعمق الأزمة العربية، وواشنطن تعلم طبعاً أن أجندها ليست تحرير الكويت، وإنما إضافة فصل جديد في جر العراق إلى الهاوية، فدفعت إلى العقل العربي مقارنات غريبة تضيف إلى الجراح العربية، وأهمها ثلاث، المقارنة الأولى، هي تلك التي استحدثها صدام حسين نفسه عندما رفض الانسحاب من الكويت قبل أن تتسحب إسرائيل من فلسطين فأحدث مشابهة بين الاحتلال العراقي والاحتلال الإسرائيلي، وتمنى أن يصبح الاحتلال العراقي مؤبداً، كما هو حال الاحتلال الإسرائيلي حتى تضاف الكويت إلى مأساة فلسطين، وهذه المرة بيد عربية. المقارنة الثانية التي استحدثها القوميون العرب وهي أيها أخف وطأة، أهو احتلال الكويت بقوات عربية، أم استجلاب القوات الأمريكية إلى المنطقة؟ ومرة أخرى مقارنة شر بشر وضرر بضرر على المصالح العربية.

أما المقارنة الثالثة، فكانت بين تكاليف تحرير الكويت في الخسائر العراقية والعربية على المدى البعيد، وبين استمرار احتلال الكويت حتى يظل هذا الاحتلال فداءاً للعروبة على مذبح القومية. وكانت النتيجة الحتمية لهذه المقارنات هي الربط بين كل ما هو قومي وعدواني وتسلطي، والكفر بالعروبة وبرموزها في الماضي والمستقبل، وتفضيل المصالح القطرية على كل ما هو قومي.

وهكذا وصلت الولايات المتحدة بعد أحداث ١٩٩٠-١٩٩١ في الخليج إلى نتائج "باهرة" في هزيمة العروبة، وتحطيم النظام العربي، وإخضاع العراق ونظامه لحظر دولي بالغ القسوة جعل العرب يفرضون نفس الحظر المشروع قانوناً المقرر

من جانب مجلس الأمن، الذي استخدم بكثافة لتأسيس شرعية دولية كافية، لكنها وجدت الذريعة الصحيحة فيما ارتكبه صدام من حماقات. بل إن الولايات المتحدة التي دفعت صدام إلى محاربة إيران اعتبرت عدوانه على إيران، مما يستوجب محاكمته سياسيا وقضائيا، وكما أدانت سلوكه الإباضي ضد شعبه من الأكراد والشيعية، ورتبت لتقسيم العراق منذ إنشاء مناطق الحظر، وانتهى الأمر بغزو الولايات المتحدة للعراق، وبحجج ثلاثة، أولها أن صدام لديه أسلحة دمار شامل، وأنه بصفته مستبدا ومعتديا سابقا ضد إيران والكويت لابد من تجريده منها، وأن التفتيش حسن النية مع صدام لا يجدي، بل لابد من غزو العراق للبحث عنها شبرا شبرا في أرض العراق.

والحجة الثانية، هي أن قسوة صدام أخضعت شعبه العاجز عن إزاحته، فالغزو يهدف إلى تحرير الشعب العراقي من جلاديه. أما الحجة الثالثة، فهي استبدال النظام المستبد بنظام ديمقراطي. وزعمت الولايات المتحدة أن مصلحتها في ذلك تكمن في تخليص حلفائها المجاورين للعراق من خطره، وتحقيق المثاليات الأمريكية بشأن نشر الديمقراطية وإشاعتها.

النموذج الثاني في العالم العربي الذي كانت واشنطن هي أيضا بطل مسارحه، هو قضية لوكربي، حيث اشتبه في أن مواطنين ليبيين هما الضالغان في تفجير الطائرة الأمريكية فوق لوكربي في اسكتلندا عام ١٩٨٩، وأن مثولهما أمام القضاء الأمريكي أو الأوروبي ضروري للكشف عن أبعاد الجريمة. ولما رفضت ليبيا فرضت واشنطن عليها عقوبات أمريكية وعقوبات دولية من خلال مجلس الأمن، وكانت التهمة الموجهة إلى الدولة الليبية هي أن المواطنين المشتبه فيهما أعضاء في المخابرات الليبية، وأنهما قاما بهذا العمل تنفيذا لأوامر القيادة الليبية، والمطلوب من ليبيا هو أن تسلّم المواطنين لبريطانيا أو أمريكا لمحاكمتها عن هذا العمل، وأن تكف الدولة الليبية عن مساندة الإرهاب، وأن تثبت ذلك بطرق ووسائل محددة على أن تقر بمسئوليتها عن الحادث، وأن تدفع تعويضات لأسر الضحايا. وقد

أصرت ليبيا على أن لا علاقة لها بالحادث. وفي نفس الوقت قرر مجلس الأمن فرض عقوبات على ليبيا، وتبني موقف الولايات المتحدة وبريطانيا، وكان موقف الدول العربية متناقضا، فأيد الموقف الليبي وسعى إلى تسوية سياسية للأزمة على افتراض أن هذه الأزمة هي انعكاس لأزمة العلاقات الليبية الأمريكية الممتدة. وكان هذا الموقف العربي يتم التعبير عنه في إطار الجامعة العربية، أما على المستوى الفردي، فقد نفذت الدول العربية جميعا العقوبات التي قررها المجلس ضد ليبيا، مما دفع ليبيا إلى هجر العروبة والتهديد عدة مرات بالانسحاب من الجامعة العربية، ومهاجمة حال العالم العربي، وطرح الخيار الأفريقي كبديل للعالم العربي بعد أن تجاسر الزعماء الأفارقة على كسر الحظر الدولي، بعد أن منحوا مجلس الأمن مهلة قصيرة لرفع الحظر. وقد تمت تسوية أزمة لوكربي باتفاق شاركت فيه السعودية وجنوب إفريقيا والأمم المتحدة، وتم رفع العقوبات عن ليبيا مع بقاء العقوبات الأمريكية بشكل جزئي مقابل موافقة ليبيا على دفع تعويضات باهظة بلغت أكثر من ستة مليارات دولار بواقع عشرة ملايين دولار لكل ضحية، وهو الأمر الذي دفع فرنسا هي الأخرى إلى لمطالبة بالمساواة بين الضحايا الفرنسيين في حادث الطائرة الفرنسية فوق النيجر، حيث قرر القضاء الفرنسي مسؤولية ليبيا، وبين ضحايا لوكربي.

أما على المستوى السياسي فقد قررت ليبيا تغيير موقفها من الغرب عموما، وأتاحت الفرصة لإزدهار العلاقات مع الولايات المتحدة وغيرها، وأعلنت - رمزا لحسن النية - أنها تتخلى عن برنامج أسلحة الدمار الشامل، مما اعتبره الكثير من المراقبين موقفا مستسلما للإرادة الأمريكية.

أمام واشنطن إذن، وهي تتعامل مع الحالة السورية، هذان النموذجان: العراقي الذي انتهى إلى احتلال العراق، ومحاولة إعادة تشكيله مرة أخرى، والنموذج الليبي، الذي انتهى إلى ما رأينا. ونحن نعتقد أن القاسم المشترك - كما ذكرنا - بين هذه الدول الثلاثة هو أنها دول تعتبرها واشنطن مخالفة للسياسة

الأمريكية، بل إن واشنطن تعتبر الخلل ليس في سياسة هذه الدول، وإنما في شخصية زعمائها خصوصاً ليبيا والعراق. ولاشك أن معطيات الموقف العراقي من حيث السياسة العراقية ودورها في مغامرات صدام حسين في منطقة المصالح الأمريكية حتى ولو كانت هذه المغامرات استجابة للإغواء الأمريكي، تختلف تماماً عن معطيات الموقف السوري. فالرئيس السوري يتمتع بشعبية كاسحة في العالم العربي، وهو وجه جديد في السياسات العربية، كما أنه ينفذ برنامجاً للانفتاح المتدرج، ولكنه في نفس الوقت يتمسك بخطاب سياسي تعتبره الولايات المتحدة معاد لها، ويبقى السؤال هل تختار الولايات إخضاع سوريا للنموذج الليبي أم النموذج العراقي؟

يبدو لنا أن سوريا نموذج مختلف بخصوصياته، ولكن ذلك يعتمد على نجاح سوريا في توفير عدد من الأوراق العربية والدولية، وكذلك الأمريكية والأوروبية للتعامل مع الخطة الأمريكية لاستهداف سوريا.

وهذا يتطلب تفصيل الطريقة التي تستطيع بها سوريا أن توفر هذه الأوراق على كل المستويات، خصوصاً وأن توريطها في إغتيال الحريري كان مقصوداً ضمن هذا المخطط، ويعتمد الكثير على طريقة سوريا في التعامل مع لجنة التحقيق الدولية، وقرارات مجلس الأمن، وكذلك في المجال الإعلامي والتحالفات السياسية، على أن تراعى أن البيئة الدولية تتجه بشكل أكثر وضوحاً نحو المصلحة وليس القانون أو الحق، ومع ذلك فإن الإصرار على الجانب القانوني الموضوعي هو أهم الأدوات السورية في توليد الأوراق السياسية المناسبة لإدارة هذه القضية المعقدة في هذه الظروف الاستثنائية.

المبحث الثاني

العالم العربي والاستهداف الأمريكي لسوريا

ليس هناك شك في أن الولايات المتحدة التي ذهبت وحدها إلى العراق بعد فشلها في إقناع مجلس الأمن بغزوه في جلسة الخامس من فبراير ٢٠٠٣ الشهيرة قد استفادت من هذه التجربة في حالة سوريا، حيث تمارس الولايات المتحدة برنامجاً منظماً للضغط بدأ بتشويه صورة سوريا في العالم، ثم شدد البرنامج على علاقتها بالمنظمات الفلسطينية، وعلى وقوفها في وجه الغزو الأمريكي للعراق، وإعلانها أن المقاومة مشروعة لهذا الغزو. هذا التفرد السوري في إعلان المواقف الواضحة، بينما العالم العربي كله يلتزم الصمت المؤيد كان بحاجة إلى معالجة خاصة من جانب واشنطن، فاتهمت سوريا باحتلال لبنان، وتعطيل عملية التسوية السياسية في العراق وفلسطين عن طريق دعم المقاومة في البلدين، وتفاقت هذه التهم كلما زاد تورط واشنطن في العراق ووصولها إلى طريق مسدود. وقد سارعت واشنطن إلى معاقبة سوريا بقانون سنه الكونجرس يفرض عدداً من العقوبات عليها، وأغلقت الباب تماماً أمام أية محاولات للحوار وتسوية هذه التهم والقضايا. ولذلك قررت واشنطن استهداف الرباعي إيران، سوريا، المنظمات الفلسطينية، وحزب الله، وأن يكون الاستهداف في وقت واحد. فأثارت الأزمة النووية مع إيران، وأعلنت أن حزب الله والمنظمات الفلسطينية منظمات إرهابية تساندها سوريا، ولم تكثرث بالنفي السوري لهذه التهم، كما قررت أن تحرق الورقة السورية في لبنان، حيث تمكنت سوريا عام ١٩٨٣ من منع لبنان من إبرام اتفاقية سلام مع إسرائيل، وربطت بين المسارين السوري واللبناني حتى يتفاوض البلدان معاً مع إسرائيل من مركز أفضل. وقدرت واشنطن أن تحول النظام الدولي أصبح يترك هامشاً لتوافق المصالح بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، بحيث يستخدم مجلس الأمن بتوافق عام بغض النظر عن مدى تطابق قرارات المجلس الصادرة بهذا التوافق مع أحكام الميثاق الموضوعية، وهو ما أدى إلى نشأة شرعية

دولية جديدة أساسها التوافق بين الدول الخمس الكبرى لاقتسام المنافع مع تعزيز الاتجاه إلى إضفاء القدسية على هذه القرارات، من حيث أن الإرادة السياسية للدول الكبرى هي التي تقدم التفسير والتطبيق المناسبين لأحكام الميثاق. فى الحالة السورية لم تنسى واشنطن أن اعتراف مجلس الأمن بالاحتلال والتعامل معه دون إدانته رغم أن الاحتلال ينطوى على استخدام القوة المحظور فى الميثاق، وهو حالة واقعية لا تتمتع بأية شرعية فى القانون الدولى، لم يشفع فى انكشاف الموقف القانونى الأمريكى وافتقاره إلى أى أساس قانونى، فقررت أن يكون تحركها تجاه سوريا ولبنان من خلال هذه الشرعية الدولية الجديدة القائمة على قرارات إجماعية بدلاً من القرارات الفردية الأمريكية دون أن تسلم واشنطن بأن ذلك يعنى هجر المذهب الانفرادى Unilateral لصالح المذهب المتعدد الأقطاب Multi-polarity

وقد أسعد واشنطن أن تتحمس فرنسا لنفس الخط فى سوريا ولبنان حيث يعملان معاً لنفس الغرض، لعل هذا الموقف الفرنسى يغفر لباريس لدى واشنطن تسرعها فى معارضة الغزو الأمريكى للعراق. بدأ المخطط الفرنسى الأمريكى باستصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ فى سبتمبر ٢٠٠٤، الذى يفترض أن لبنان محتل، وأنه يجب إزاحة الاحتلال السورى له، وعالج القرار نقطتين الأولى ضرورة انسحاب القوات الأجنبية - يقصد السورية وحدها دون القوات الإسرائيلية - من لبنان، وقسم عرى العلاقات الحميمة بين البلدين. والثانية نزع أسلحة الميليشيات، ويقصد بها حزب الله والمنظمات الفلسطينية فى المخيمات. وقد ظل هذا القرار محل جدل فى العالم العربى حتى ١٤ فبراير ٢٠٠٥ حين وقعت جريمة اغتيال رفيق الحريري، حيث انعقد مجلس الأمن فى مساء نفس اليوم، وانتهت المشاورات فى تلك الجلسة إلى أكبر درجة من موجات النقد والعداء لسوريا، وعكس بيان رئيس المجلس هذه الروح، وقرر إنشاء لجنة لتقصى الحقائق فى هذه الجريمة النكراء. ويشير تطور الأحداث بعد اغتيال الحريري إلى أن الاغتيال قد

استهدف أساساً الوضع السوري واللبناني، أى أن الاغتيال قد تم توظيفه كما تم توظيف أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة. وسارعت الدول العربية جميعاً إلى الضغط على سوريا للانسحاب الفوري من لبنان، وقطع كل صلة به حتى نقلت من المخطط، واستجابت سوريا، وتم تعيين تيدلارسن ممثلاً خاصاً للأمين العام للإشراف على تنفيذ القرار ١٥٥٩، وكان لهذا القرار قدسية خاصة لم تعرفها كل قرارات مجلس الأمن من قبل. وكان واضحاً أن الضجة التي أعقبت اغتيال الحريري قد قسمت المجتمع اللبناني إلى قسمين، هما المولاة لسوريا والمعارضة للوجود والعلاقة مع سوريا. واكتسب هذا الانقسام حالة من التعقيد بتفاعلات الساحة اللبنانية، وإيعاز الولايات المتحدة للمعارضة بأنها تساند قيام لبنان المستقل الديمقراطي، بما ترتب على ذلك من مضاعفات. وقد انتهت لجنة تقصى الحقائق إلى أن سوريا هي المسئولة عن الاغتيال بسبب ما أشاعته قضية الوجود السوري من جدل جرت في ظله عملية الاغتيال. وبناء على هذا التقرير أصدر مجلس الأمن بالاجماع القرار الثانى رقم ١٥٩٥ فى أبريل ٢٠٠٥، الذى قضى بتشكيل لجنة التحقيق الدولية برئاسة ديتليف ميليس، ومنح اللجنة سلطات مطلقة لمعاونة القضاء اللبناني على استجلاء الحقيقة فى قضية اغتيال الحريري، وكان واضحاً أن هذه الصلاحيات غير المسبوقة والاهتمام اللافت للنظر فى هذه القضية بالذات رغم اغتيال عدد كبير من القيادات اللبنانية والعربية، وآخرها عرفات فى فلسطين، مما يستوجب التحقيق الدولى حقيقة كانت تستلقت الانتباه وتشى بأن القضية تمضى فى مسار يدعو إلى القلق.

وعندما قدم ميليس تقريره إلى مجلس الأمن أثار ضجة ضخمة لأنه اتهم القيادات الأمنية والسياسية فى سوريا ولبنان فى جريمة الاغتيال، وبنى استنتاجاته على فرضيات لم تسعفه الأدلة والقرائن، وحصر نفسه فى فرضية واحدة، وهى أن سوريا هى التى قتلت الحريري، رغم أنه أكد فى أكثر من موضع فى التقرير إلى أنه لا يملك الأدلة على ذلك، وأن التحقيق لايزال بحاجة إلى المزيد، وخاصة تعاون

سوريا لاستجلاء دورها في القضية. ورغم الانتقادات الموجهة إلى التقرير إلا أن واشنطن كانت تتلهف صدوره، وقادت المجلس مرة ثالثة إلى إجتماع انتج القرار رقم ١٦٣٦ في ٣١/١٠/٢٠٠٥، الذي مد مهمة ميليس حتى ١٥ ديسمبر، وانتقد عدم تعاون سوريا، واستنظر نتائج التقرير وتبناها. وبدأت بهذا القرار ملامح المخطط الأمريكي تجاه سوريا، حيث استند القرار إلى أحكام الفصل السابع لأول مرة في سياق القضية اللبنانية السورية، وطالب سوريا بالتعاون الكامل مع لجنة التحقيق الدولية، وترك للجنة أن تبلغ المجلس مدى تحقق هذا التعاون، مما أعاد إلى الأذهان قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ في نوفمبر ٢٠٠٢ الذي شكل لجنة للتحقيق على أسلحة الدمار الشامل في العراق. ولا شك أن المقارنة بين القرارين ١٤٤١ الخاص بالعراق، ١٦٣٦ الخاص بسوريا مقارنة واردة من حيث أن العبرة ليست بمدى تعاون العراق مع لجنة التحقيق، وقد تفانى في ذلك، كما أن العبرة في حالة سوريا ليست بمدى تعاونها مع لجنة التحقيق، لأن المطلوب في الحالتين ليس التحقيق في حالة العراق أو التعاون في حالة سوريا، وإنما هو في الواقع القضاء على النظامين البعثيين في العراق وسوريا ضمن عملية إعادة رسم خرائط المنطقة وفقاً للمخطط الأمريكي. ولاشك أيضاً أن تشويه صورة الأسد لم تصل في العالم العربي طبعاً إلى بشاعة الصورة التي رسمها صدام حسين لنفسه، ولذلك يمكن القول أنه رغم أن العالم العربي بعد مأساة العراق يشعر بالقلق على سوريا، إلا أنه لا يجد وجهاً واحداً للشبه بين حالتي العراق وسوريا، حيث تبين أن صدام الذي انخدع بقواعد اللعب مع واشنطن قد تسبب في تمزيق لحمة المجتمع العراقي بحيث وجدت هذه الطوائف في الخلاص من صدام حسين، بالتعاون مع الدول المجاورة المضرورة من سنوات حكمه، في الغزو الأمريكي فرصة ذهبية لتحقيق أهدافها التي تلتقى - لسوء الحظ - عند المخطط الأمريكي. وهذه الفرضيات ليست قائمة في حالة سوريا.

يشعر العالم العربي أيضاً أن المبالغة في البحث عن قتلة الحريري يجب أن يمتد أيضاً ليشمل المستفيد الأول من جريمة الاغتيال، وهو إسرائيل والولايات المتحدة، ورغم قلقه من سير المخطط الأمريكي، فإن العالم العربي لا يمانع في ضرورة تعاون سوريا مع لجنة التحقيق الدولية، مادامت سوريا حقاً بريئة من هذه الجريمة، ولكن بما لا يمس بسيادة سوريا أو يعرضها للإذلال والإهانة. ولكن العالم العربي وهو يتابع هذا المخطط لا بد أنه لاحظ أن ضغطه على سوريا للانسحاب الفوري من لبنان كان يجب أن يتم في إطار اتفاق الطائف وليس القرار ١٥٥٩. وقد أوضحنا في مقالات سابقة الفارق بين الانسحاب على أساس هذا الاتفاق والانسحاب بموجب القرار، ولكن العالم العربي الذي بدأ ينتقد القرار لم يلبث أن انضم إلى الاجماع الدولي حوله.

ويدرك العالم العربي ما تضمنه القرار ١٦٣٦ من إشارات وتداعيات، حيث أشار القرار إلى أن المجلس يتصرف في هذا القرار بموجب الفصل السابع، أي أن تعاون سوريا مع اللجنة إلزامي، ويترتب على عدم التعاون فرض عقوبات الفصل السابع عليها. كما أشار القرار إلى أن اغتيال الحريري جريمة إرهابية، وهذه الجريمة وتداعياتها تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، فكأن القرار قد نقل الجريمة إلى ساحة الإرهاب الذي تفضله الولايات المتحدة. ولذلك أشارت الفقرة الرابعة العاملة من القرار إلى أن ضلوع أي دولة في هذا العمل الإرهابي يشكل انتهاكاً خطيراً من جانب تلك الدولة لالتزاماتها بالعمل على منع الإرهاب والامتناع عن دعمه، خاصة وفقاً للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) و١٥٦٦ (٢٠٠٤)، وأنه يصل أيضاً إلى حد كونه انتهاكاً خطيراً لالتزامها باحترام سيادة لبنان واستقلاله السياسي. كما تضمن القرار سلطة اللجنة في تقرير مكان وأساليب إجراء المقابلات مع المسؤولين والأشخاص السوريين التي ترى اللجنة أن لهم صلة بالتحقيق. وأنشأ القرار لجنة لمتابعة التحقيق، ومن سلطاتها اتخاذ إجراءات منع المسؤولين رهن التحقيق من السفر وتجميد أموالهم.

ودون أن نستبق النتائج، فإن هذه اللجنة سوف تقرر أن سوريا لم تتعاون بالكامل مع لجنة التحقيق، مما يدفع المجلس إلى اتخاذ إجراءات عقابية ضد سوريا، وقد ترى الولايات المتحدة في تقرير السليبي لجنة الإشراف ضد سوريا مبرراً كافياً للقيام إما بضربة لسوريا أو حتى غزوها، ولا بد أن يكون العالم العربي مستعداً لهذه الاحتمالات حتى لا يواجه بها فجأة في منتصف ديسمبر ٢٠٠٥. ويلاحظ أن صدور التقرير الثاني للجنة ميليس في نفس هذا التاريخ يتوافق مع نفس تاريخ إجراء الانتخابات العراقية، وهو تاريخ مقصود، ويمكن أن تستخدم الولايات المتحدة عجزها في العراق ذريعة لغزو سوريا في هذه الحالة على أساس أن عدم تعاون سوريا في ضبط حدودها مع العراق هو الذي عزز المقاومة العراقية للأمريكيين. فهل يحترم العالم العربي هذه القرارات الإجماعية وينضم إلى الإجماع الدولي المساند للمخطط الأمريكي ضد سوريا، وهو يدرك احتمال هذا الغزو، مع أن العالم لا يكثرث لأي قرارات مؤيدة للحقوق العربية؟

إن العالم العربي الذي أجمع على حث العراق على احترام قرار التفتيش هو نفسه الذي عجز عن دفع الغزو الأمريكي له، ولم يشفع للعراق إخلاصه وتفانيه في احترام قرار التفتيش. ونذكر أخيراً أن العالم العربي في إطار الجامعة العربية وقف بحزم مع ليبيا في قضية لوكربي، ولكنه نفذ بإخلاص عقوبات مجلس الأمن ضدها، فهل يتخلص العالم العربي من انفصام الشخصية أم أن أسباب هذا المرض لا تزال تلح عليه؟

إن المخطط الأمريكي يقضى بتفكيك حزب الله والمنظمات الفلسطينية، ونزع سلاح المخيمات في لبنان، وهو مخطط يوازي الضغط على سوريا في قضية الحريري، مما يقدم نتائج باهرة لإسرائيل، وهذا هو السبب في السعي الأمريكي إلى استكمال القرار ١٥٥٩ بقرار آخر أكثر وضوحاً بحيث يجعل الالتزام تجاه حزب الله والمنظمات الفلسطينية مسئولية مجلس الأمن.

ولسنا بحاجة إلى التأكيد على العلاقة الوثيقة بين القرارات ١٥٥٩، ١٥٩٥،
١٦٣٦ والمنظور الموحد لهذه القرارات والعلاقة الوثيقة بين ميليس ولارسن
ودورهما في هذا المخطط، وما سيصدر بعدها من قرارات، ولكن الخشية على
الاستقرار في سوريا ولبنان لها ما يبررها، كما أن الخشية من المضي قدماً في
تفتيت الدول العربية لها شواهدا وعلاماتها المقلقة.

المبحث الثالث

معادلة العلاقة بين المشهد اللبناني السوري

والمشهد الفلسطيني

العلاقة بين تطورات الأحداث في لبنان وفلسطين معروفة وقديمة، فقد انطلقت شرارة الثورة الفلسطينية من لبنان، وكان لبنان يعكس تطورات القضية الفلسطينية، وبين الثورة والحكومة تعقدت العلاقات، كلما كبرت الثورة وتضخمت قواتها أدى إلى تزايد الضغوط على لبنان، وأدى أيضاً إلى احتلال الجنوب، ثم احتلال بيروت إلى أن رحلت قوات الثورة عن المسرح اللبناني، وتوقف لبنان بعد الحرب الأهلية ليصنع لنفسه ساحة جديدة. غير أن لبنان لا يزال في قبضة الصراع العربي الإسرائيلي، وأن عظامه الرقيقة لا تقوى على تحمل ثقل الضغوط، سوى أن حزب الله لا يزال بمساندة لبنان الدولة سنداً لأمن لبنان. وقد عاد لبنان مرة أخرى ليقف في مهب الريح، فليس اغتيال الحريري إلا أحد أهم أعراض ثقل هذا الصراع ، ولكن لبنان هذه المرة يؤخذ في إطار الضغوط على سوريا، بحيث أصبح الوجود العسكري السوري، واتهام سوريا بشكل غير مباشر بأن هذا الوجود والنفوذ السوريين هما اللذان تسببا أو خلقا المناخ اللازم لهذا الاغتيال، ثم تصاعدت الضغوط ضد سوريا، ولكنها طالمت لبنان في الصميم فيما تضمنه القرار ١٥٥٩ من التزامات على الحكومة اللبنانية، وفيما تضمنه الاتجاه إلى التحقيق الدولي من تداعيات ومعانٍ ودلالات بالنسبة لبنان. واللافت للنظر هو أن الولايات المتحدة لم تتهم سوريا بأنها السبب في الاغتيال أو هي المدبر للاغتيال، وربما يرجع ذلك إلى أن الولايات المتحدة ليست متأكدة من هذا الاتهام، وأنها تسوق على سبيل الضغط والحملة المتصاعدة على سوريا، والتي غذتها تطورات الأحداث في لبنان، وتمكن واشنطن من الربط بسرعة بين الخط الذي بدأته وبين تجنيد الإطار الدولي لمساندة هذا الخط، وساعدها على ذلك دخول فرنسا على هذا الخط على أساس حسابات

فرنسية لا تزال غامضة بالنسبة للمراقبين إذا نظر إلى هذه الحسابات من الجانب العربى، إلا أن يكون أساس الموقف الفرنسى هو دعم التقارب مع واشنطن. ربما قصدت واشنطن أيضاً من عدم الاتهام المباشر لسوريا أن تترك الباب مفتوحاً أمام منطق الدعوة إلى التحقيق الدولى، وإلا كانت مهمة هذا التحقيق قاصرة على التحقق من صدق الاتهام من عدمه، وهذا يضعف منطق المطالبة بالتحقيق، ويظهر التحيز الأمريكى والقصدى ضد سوريا. وربما تريد الولايات المتحدة أن تظهر أن الظروف الملائسة للوجود السورى فى لبنان هى التى تسببت فى مقتل الحريرى، لأن الولايات المتحدة لا يهتما حادث الاغتيال فى ذاته، ولكنه وسيلة فى إطار الضغط على سوريا.

ويعرف النظر عما إذا كان انسحاب سوريا يضع حداً لهذا التدخل بين سوريا ولبنان، فإن المشهد فى فلسطين الذى يتجه إلى التهدة لايزال يلح على المشهد اللبنانى. فإسرائيل تريد أن تجتث العلاقة بين سوريا وحزب الله، وهو صلب القضية، وبين سوريا والمنظمات الفلسطينية، حتى تسكت تماماً أى صوت للمقاومة فى فلسطين، وأن تتصدى إسرائيل من خلال الضغوط الأمريكية لإيران تسليحاً وسياسة وتوجها ثم نظاماً، فلن تقنع واشنطن من إيران بأقل من تغيير النظام وعودة نظامها الصديق القديم فى نهاية المطاف فى طهران، فى إطار إعادة رسم خريطة المنطقة.

أما علاقة المسرح العراقى بما هو حادث فى لبنان وفلسطين وسوريا، فهى واضحة فى اتهام سوريا إيران بدعم المقاومة العراقية، وحالة الفوضى التى تسعى واشنطن من خلال الحكومة الجديدة إلى إنهاؤها لصالح استقرار العلاقات الأمريكية العراقية الجديدة. ولا شك أن هذا الموقف يثير عدداً من الأسئلة وأهمها سؤالان:

السؤال الأول: هل يؤدي التصاعد في لبنان وسوريا إلى تخفيف الضغوط على الولايات المتحدة في العراق؟ والسؤال الثاني: ما هي علاقة هذا التصعيد ضد لبنان وحزب الله وسوريا بمستقبل التسوية في فلسطين؟

في السؤال الأول، لا نظن أن التصعيد في سوريا ولبنان سوف يخفف الضغوط على الوجود الأمريكي في العراق، بل العكس، قد تزداد هذه الضغوط، وبذلك فنحن نخالف النظرية التي تزوج لها بعض الأوساط الفكرية الأمريكية، فهي فكرة أقرب إلى الترف النظرى منه إلى واقع هذه المنطقة، ولكن التصعيد يمكن أن يفجر الوضع في لبنان وسوريا، وليس من مصلحة الولايات المتحدة أن تسود الفوضى أقطاراً متعددة، وكلها تشعر بأن مصلحة إسرائيل هي التي تدفع إلى كل هذه التطورات. أما التهدة في فلسطين فهي لصالح الحياة اليومية للشعب الفلسطيني، وبناء مؤسساته الديمقراطية، كما أنها قد تكون متصورة في إطار السيناريو الحالي في المنطقة، لأن ظهور إسرائيل بمظهر الوديع الراغب في السلام وقمع الإرهاب يهيئ الأجواء للاهتمام بالمرشح اللبناني والسوري، الذي صور بشكل يستفز مشاعر المراقبين. صحيح أن التهدة في فلسطين لن تؤدي إلى تغيير مواقف إسرائيل، إلا أن هذه التهدة تلتقي مع الضغوط على سوريا ولبنان في أن المساندة للمنظمات الفلسطينية تصبح محل جدل، ويترك أمر التسوية كاملاً للحوار السياسي بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، ويفتح الباب واسعاً أمام إسرائيل حتى تنفذ مطالبها إزاء هذه المنظمات، وهي تجريم النشاط والتفكيك، ما لم تتحول هذه المنظمات إلى الطابع السياسي والاجتماعي باعتبارها من قوى المجتمع الفلسطيني. ولكن إذا انفجر الوضع في لبنان وسوريا وحدثت مواجهات إيرانية أمريكية أو إسرائيلية، فلا نظن أن التهدة في فلسطين سوف تكون بديلاً عن الانفجار في المنطقة من حول المشهد الفلسطيني، ولكن تظل العلاقة بين كل هذه المسارح واضحة، فلسطين ولبنان وسوريا والعراق، مما يدفعنا إلى نتيجة هامة، وهي التسوية في كل الجهات سوف يجعل التضامن لمكافحة الإرهاب الحقيقي الذي

يستهدف حياة الناس جبهة واحدة، إذ لا شك أن تؤثر هذه الجهات جميعاً يعمل لصالح الإرهاب أكثر من كونه مواجهة شاملة لأوكار الإرهاب وأوطانه.

وأخيراً، فمن المتوقع أن يظهر شارون اهتمامه بتنفيذ تفاهات شرم الشيخ، حتى يعطى الفرص لتفاعلات المسرح اللبناني والسوري، حتى إذا انفجر الموقف فيهما تخلى شارون عن حلمه المصطنع. وفي كل الأحوال فإن هذه التفاهات حتى لو نفذت تنفيذاً دقيقاً، فهي لا علاقة لها بأصل الحقوق الفلسطينية ومرجعيات التسوية التي يستبدها شارون تماماً من حساباته.

وتجب الإشارة إلى أن الرئيس بوش يطبق نصيحة ترددت كثيراً في البيت الأبيض، وهي أن التسوية في فلسطين ثمن لكل ما تريده إسرائيل في المسارح الأخرى، واستمع إلى تأكيدات الزعماء العرب بأن جوهر المشكلة في المنطقة كلها هي المشكلة الفلسطينية، ومن ثم خلصت هذه النصيحة إلى أن التهئة بديل عن التسوية، وأن التأكيد على قيام الدولة الفلسطينية ضمن منظور التسوية يبعث الأمل في المنطقة، وهو ما جعل الرئيس بوش وشارون يكثران من ترديده في تصريحاتهما.

ونستطيع في النهاية أن نضع معادلة من خلال تحليل العلاقة بين المشهد اللبناني السوري، وبين المشهد الفلسطيني، وهي أنه كلما ارتفعت حدة الضغوط على سوريا ولبنان ازدادت التهئة في فلسطين، ولكن التهئة في كل الأحوال - كما ذكرنا - لن تنقلب إلى تسوية عادلة، بل تتحول التهئة وإجراءاتها نفسها إلى صيغة للتسوية.